

Distr.: General
26 July 2016
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة الثانية والعشرون

كينغستون

٢٢-١١ تموز/يوليه ٢٠١٦

مقرر مجلس السلطة الدولية لقاع البحار بشأن انتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية

إن مجلس السلطة الدولية لقاع البحار،

إذ ينظر في مسألة انتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١،

وإذ يشير إلى الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ١٦٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١)، اللتين تنصان على أن يكون لدى المرشحين لعضوية اللجنة المؤهلات المناسبة في مجال اختصاص اللجنة وعلى أن يولى الاعتبار الواجب، عند انتخاب أعضاء اللجنة، إلى الحاجة إلى التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل المصالح الخاصة،

وإذ يلاحظ ما يجري من مراجعة عامة ومنتظمة للكيفية التي يسير عليها عمليا النظام الدولي للمنطقة عملا بالمادة ١٥٤ من الاتفاقية، وإذ يتوقع أهمية نتائج تلك المراجعة بالنسبة للنظر مستقبلا في حجم اللجنة وتشكيلها،

١ - يطلب إلى الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة القانونية والتقنية، أن يقدم تقريرا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لكي ينظر فيه مجلس السلطة الدولية لقاع البحار في الدورة الثالثة والعشرين للسلطة، يحدد الحجم المثالي للجنة ويقترح آلية لضمان إجراء الانتخابات في المستقبل على نحو تراعى فيه بشكل أفضل جميع الاعتبارات المبينة في الفقرة الثانية من ديباجة هذا المقرر، بما في ذلك التوزيع الجغرافي العادل؛

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٣٣، الرقم ٣١٣٦٣.



- ٢ - **يقرر** أن يتخذ المجلس، في موعد لا يتجاوز موعد انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للسلطة، وبعد نظره في التقرير المطلوب في الفقرة ١ من هذا المقرر، قراراً واضحاً وملزماً بشأن عملية تنظيم الانتخابات المقبلة لأعضاء اللجنة؛
- ٣ - **يلاحظ** أن الانتخابات التي تجرى مستقبلاً سوف تأخذ في اعتبارها التقرير المطلوب في الفقرة ١ من هذا المقرر، ويقرر زيادة عدد أعضاء اللجنة إلى ٣٠، على أساس استثنائي ومؤقت، ودون المساس بالانتخابات التي تجرى مستقبلاً، وذلك مع إيلاء الاعتبار الواجب لمتطلبات الاقتصاد والكفاءة؛
- ٤ - **يقرر**، عند النظر في حجم اللجنة في الولاية المقبلة، أن يكون الحد الأدنى لعدد الأعضاء ٢٥ عضواً، مع الأخذ في الاعتبار التقرير المطلوب في الفقرة ١ من هذا المقرر ونتائج المراجعة الواردة في المادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١)؛
- ٥ - **ينتخب** الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاءً في اللجنة القانونية والتقنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١:

- دوركا أوما أتشابا (كينيا)
 مارك ب. ألكوك (أستراليا)
 ألفونسو أسينسيو - هيريرا (المكسيك)
 ماريو خوان أ. أوريليو (الفلبين)
 خالد محمود عوان (باكستان)
 هارلد بريكي (النرويج)
 وينيفريد م. بروديلت (هولندا)
 جورج تشيركاشيف (الاتحاد الروسي)
 مالكوم كلارك (نيوزيلندا)
 مونتسيرات غونزالس كاريو (شيلي)
 راسل هوورث (فيجي)
 إيلي جارماش (فرنسا)
 ثيمييلي إلفوس جوييني (جنوب أفريقيا)
 سي - جونغ يو (جمهورية كوريا)
 ريزارد أندريه كوتلينسكي (بولندا)

رينا لي (سنغافورة)
كارلوس روبرتو لوبي (البرازيل)
بيدرو مادوريرا (البرتغال)
أدولفو مايسترو غونزاليس (إسبانيا)
تيوفيل ندوغسا مبارغا (الكاميرون)
نوبويوكي أوكاموتو (اليابان)
غوردون ليندسي جون باترسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية)
كريستيان يورغن رايشرت (ألمانيا)
أندريس سيباستيان روخاس (الأرجنتين)
محمود سامي (مصر)
جوشوات. توهماوير (أوغندا)
سيوسوا أوتويكامانو (تونغا)
ميلند ب. واكديكار (الهند)
ميشيل ووكر (جامايكا)
جون وو (الصين)

٦ - **يطلب** مرشحين من المجموعات الإقليمية الممثلة تمثيلاً ناقصاً لملء الشواغر الإضافية خلال الانتخابات المزمع إجراؤها في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس، في حال ما إذا أوصت المراجعة بزيادة عدد أعضاء اللجنة؛

٧ - **يشدد** على أهمية التقيد الصارم بالإجراءات المتفق عليها فيما يخص الانتخابات التي تجرى مستقبلاً؛

٨ - **يشدد أيضاً** على أنه لا بد لأعضاء اللجنة أن يبذلوا قصارى جهدهم لحضور جميع اجتماعات اللجنة بكاملها والمشاركة فيها.

الجلسة ٢٢٣

٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦